

الرد على منظمة هيومن رايتس ووتش

السادة رئيس وقيادة منظمة هيومن رايتس ووتش

تلقت حكومة الإنقاذ الوطني رسالتكم منظمتهم والتي تشير إلى عزم منظمتهم

إعداد تقريرها تحت عنوان

(مقتل مهاجرين أثيوبيين على الحدود اليمنية السعودية)

✓ قبل الرد على استفساراتكم فإن حكومة الإنقاذ الوطني تؤكد على:-

أولاً:- مشاركتكم الهم نفسه فيما يخص الانتهاكات التي تطال المهاجرين غير الشرعيين وحرص الحكومة على ضمان وحماية الحقوق والحريات الأساسية والإنسانية للمهاجرين بشكل عام والمهاجرين غير الشرعيين بشكل خاص ، والذي تعتبر كل ذلك واجباً دينياً وأخلاقياً وإنسانياً وفق الشريعة الإسلامية ، ويأتي اهتمام الحكومة بحماية ضحايا الانتهاكات والجرائم سواء كانوا يمينيين أم أجانب تنفيذاً لموجهات القيادة السياسية التي اشارت إلى أن :-

- جريمة الاتجار بالأشخاص تمثل تفريطاً في الجانب الإنساني وخيانة للأمانة وإنكار للجانب الإنساني وإهدار لكرامة الإنسان وتحطيم لنفسية وكيان الإنسان وانحراف في الدين والقيم والأخلاق

٢- تقع المسؤولية الأولى على الأسرة والمجتمع في مواجهة الإنسياق في جرائم الاتجار بالأشخاص طوعاً أو كرهاً.

٣- عدم الإنجرار في معالجة مسائل الفقر والعوز المادي — بالالتجاء إلى ممارسات المتاجره بالأشخاص تحت أي مسمى ونوع وشكل وأي مبرر وفي محيط شخصي أو أسري أو على نطاق المجتمع... بإعتبار أن تلك المعالجات خاطئة من أول لحظة يتم الإقدام عليها أو ممارستها... وقد جسدت هذه الموجهات نجاحات تحقق معها الكشف عن عدد من العصابات التي تمارس تهريب أطفال إلى دول مجاورة.

إلى جانب كل ذلك تلتزم الحكومة العمل على تنفيذ قواعد واحكام القانون الدولي خاصة المنصوص عليها في الاتفاقيات ذات الصلة والتي صادقت عليها اليمن.

ثانياً: تسجل حكومة الإنقاذ الوطني تحفظها على اختزال الدولة في مسمى أنصار الله ومحاولة تحميلهم المسؤولية بفصلهم عن كونه جزء من الدولة خاصة وقد تخاطبت منظماتكم في رسالتها مع وزراء في حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء .

؛ وبالتالي فإن تخصيص أنصار الله بالإتهام غير واقعي وغير مقبول ونأمل الانتباه في رسائلكم المقبلة بمخاطبة حكومة الإنقاذ الوطني أو الوزارات المعنية في حكومة الإنقاذ الوطني .

وبخصوص ما أوردته المنظمة نقلاً عن مزاعم مهاجرين زعموا بتعرضهم لانتهاكات وإرغامهم على دفع رشاً؛ فقد تم مخاطبة وزارة الداخلية وقد أكدت عدم تلقي أي شكاوى بهذا الخصوص أو حتى تقارير حقوقية وأبدت استعدادها بالتحقيق في أي شكاوى موثقة.

ثالثاً :- الجهود الوطنية في ملف المهاجرين غير الشرعيين :-

على الرغم مما تمر به اليمن جراء العدوان والحصار المفروض عليها منذ ٢٦ مارس ٢٠١٥م إلا أن هناك جهود كبيرة تجاه ملف المهاجرين غير الشرعيين تم تنفيذها من قبل الأجهزة الرسمية لحكومة الإنقاذ الوطني وتحت إشراف المجلس السياسي الأعلى ومن تلك الجهود :-

- حماية الضحايا (اللاجئين والمهاجرين) من العصابات خاصة المهربين والمتاجرين بالبشر وذلك من خلال تطبيق قواعد واحكام القانون النافذ (قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر والذي صدر في يناير ٢٠١٨ م) .
- توعية الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية بمخاطر التهريب والاتجار بالبشر ، وتعريفهم بقواعد واحكام قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر .
- استقبال كافة المهاجرين الذين تقدموا بطلب اللجوء في اليمن (طالبي اللجوء) ودراسة أوضاعهم وفق قواعد ومبادئ الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١م والبروتوكول الملحق لها لعام ١٩٦٧م ، ومنحهم إقامة مؤقتة حتى الانتهاء من دراسة الحالة لمنحهم صفة اللجوء .
- توفير الحماية الأمنية والمجتمعية للمهاجرين غير الشرعيين وتوفير ما أمكن لهم من الغذاء والدواء عبر مبادرات مجتمعية .
- ملاحقة المهربين والمتاجرين بالبشر أمنياً وقانونياً .

- تحقيق مبدأ العدالة الجنائية ومبدأ المحاكمة العادلة في حق المهاجرين ، ومن أمثلة ذلك ما قامت به محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة صنعاء بإصدار حكم المحكمة في ٥ أغسطس ٢٠١٨ م ، قضى الحكم برفض طلب ترحيل المهاجر الاثيوبي ابراهيم بكبلا ابوش / اثيوبي الجنسية .
- قدمت وزارة حقوق الإنسان في حكومة الإنقاذ الوطني مبادرة وطنية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الهجرة الدولية بشأن المهاجرين غير الشرعيين الذين يتدفقون بشكل واسع إلى الأراضي اليمنية ، تهدف المبادرة إلى حماية المهاجرين من عصابات التهريب وعصابات الاتجار بالبشر وذلك من خلال:-
- توعية المهاجرين سواء في مناطق المهاجرين الأصلية أو في اليمن حول مخاطر التهريب والاتجار بالبشر ، وتحذير من وصل إلى اليمن منهم بالعقوبات الرادعة اثناء المساءلة القانونية أمام الأجهزة القضائية والمنصوص عليها في القانون الوطني الخاصة بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر لعام ٢٠١٨ م خاصة من ثبت تورطه في التهريب أو الاتجار بالمهاجرين ،
- توعية السلطات المحلية بالمحافظات التي تسيطر عليها حكومة الإنقاذ الوطني حول كيفية التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين والإحسان إليهم .
- دعوة المنظمات الدولية خاصة التابعة للأمم المتحدة ومنها منظمة الهجرة الدولية بالضغط على دول تحالف العدوان ومرتزقتهم بعدم استغلال المهاجرين الأفارقة والزج بهم في الحرب على اليمن وشعبه .
- تبادل المعلومات والبيانات بين حكومة الإنقاذ الوطني بصنعاء ، ودول الإقليم الأفريقي حول المهاجرين غير الشرعيين وعصابات التهريب والاتجار والتحذير منها.

• الرد على الاستفسارات

✓ -الاستفسار الأول :- هل تسمح "أنصار الله والقوات التابعة لها" للمهاجرين الأثيوبيين

بالمرور عبر مناطق شمال اليمن الخاضعة لسيطرتها أثناء سفرهم شمالاً باتجاه الحدود

السعودية ؟

إن الهجرة غير الشرعية أصبحت مشكلة دولية ولم تتمكن دول كبرى من الحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها رغم إمكانياتها الكبيرة فكيف في ظل الوضع الحالي للمناطق

التابعة لسلطة حكومة الإنقاذ الوطني في العاصمة صنعاء التي تعيش حصاراً وعدواناً غير مسبوق، بالإضافة إلى أن هذه المناطق تعتبر مناطق عبور للمهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون من البحر على سواحل وبحار هي تحت سيطرة دولتي الاحتلال السعودي والإماراتي وميلشياتهم؛ ولهذا فإنه يتعذر على السلطات الأمنية التحكم في هذا العبور كون المهاجرين يمرون عبر مناطق التوافية ووعرة إلى أقصى الشمال في محاولات مستمرة للدخول إلى السعودية.

وللعلم؛ فإن الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية كانت ولا زالت تتابع المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة الهجرة الدولية لتقديم الدعم للمهاجرين في جميع المجالات والتي كان آخرها القيام بنزول إلى محافظة البيضاء لغرض تجهيز مراكز استجابة إنسانية وذلك لتقديم الخدمات الرعاية اللازمة لهم من غذاء ودواء، وتوعيتهم بمخاطر الذهاب إلى السعودية، إلا أنه لم يتم التعاون من المنظمة، رغم نزول قياداتها إلى محافظة البيضاء. (مرفق المخاطبات (مرفق ١))

✓ - الاستفسار الثاني :- هل تعمل "قوات أنصار الله" مع المهربين والمتاجرين بالبشر في اليمن لتسهيل وصول المهاجرين إلى الحدود مع السعودية؟ إذا كان كذلك، فإلى أي مدى تتحكم أنصار الله بمرور المهاجرين ؟

لا تعمل حكومة الإنقاذ الوطني مع المهربين أو المتاجرين بالبشر بل تنظر إلى هؤلاء أنهم مجرمين وفقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الدولية ويجب مساءلتهم ومحاكمتهم، وفقاً للنصوص القانونية لقانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وقانون الجرائم والعقوبات، كما تعمل على حماية ضحايا التهريب والاتجار من المهاجرين وفقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الدولية.

✓ - الاستفسار الثالث :- "هل توفر" قوات أنصار الله "تدابير أمنية وغيرها لمخيمات المهاجرين غير النظاميين على طول الحدود مع السعودية، منها في آل ثابت والرقو؟ إذا كان الأمر كذلك، فإلى أي مدى وبأي طرق تسمح أنصار الله، أو تسهل، أو تضمن وصول المهربين إلى المخيمات والتحكم في الحركة من المخيمات إليها؟

في البداية الحكومة لم تنشئ أي مراكز أو مخيمات لإيداع المهاجرين غير الشرعيين فيها، بل يتم إدماج كل من وصل من المهاجرين غير الشرعيين إلى المناطق الحدودية مع المجتمعات اليمنية

الموجودة في تلك المناطق ، إلا أن حرس الحدود السعودي يعتمد استهداف تلك المناطق بنيرانها ما أدى إلى مقتل وجرح العديد من اليمنيين والمهاجرين ،

كما أن حكومة الإنقاذ الوطني وضعت تدابير إنسانية من خلال تحقيق مطالب الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين للعودة الأمنة إلى بلدانهم ، وبسبب الإمكانيات الصعبة التي تعاني منها حكومة الإنقاذ الوطني فقد طلبت من منظمة الهجرة الدولية مساعدتها في العودة الآمنة لآلاف المهاجرين إلا أنه وللأسف أن منظمة الهجرة الدولية لم تعمل إلا بنقل جزء بسيط .

✓ - الاستفسار الرابع:- هل "أنصار الله" على علم بأن حرس الحدود السعودي يستهدف

بالقتل المهاجرين على الحدود مع اليمن، بما يشمل استخدام الأسلحة المتفجرة وإطلاق

النار من مسافة قريبة ؟

من المؤكد علم الأجهزة الرسمية لعمليات القتل المتعمد للمهاجرين واليمنيين على حد سواء من قبل استهداف حرس الحدود السعودي للمناطق اليمنية القريبة من معسكرات حرس الحدود السعودي مستخدمين مختلف الأسلحة المتفجرة كالهاونات ، وإطلاق النار بشكل مباشر على المهاجرين واليمنيين ، وتقوم الأجهزة المعنية لحكومة الإنقاذ الوطني برصد وتوثيق وإجراء التحقيقات وجمع الاستدلالات والتقارير الطبية ، وهناك تقارير¹ حقوقية تثبت عملية القتل والاستهداف والتعذيب للمهاجرين غير الشرعيين من قبل حرس الحدود السعودي .

أما بالنسبة للقتلى المهاجرين غير الشرعيين الذين سقطوا جراء استهدافهم من قبل حرس الحدود السعودي في المناطق والوديان التي تحت سيطرة النظام السعودي ، فليس لحكومة الإنقاذ أي علم بها إلا عندما تتلقى الأجهزة المعنية معلومات من ضحايا ناجين استطاعوا الهرب من تلك المناطق والوديان التي تحت سيطرة حرس الحدود السعودي ،

كما تشير حكومة الإنقاذ الوطني بأن وزارة الداخلية ممثلة بمصاحبة الهجرة الجوازات قد تعاونت بشكل وثيق وسهلت إنشاء مركز استجابة طارئة في العاصمة صنعاء لاستقبال المصابين على الحدود ومنهم من ذوي الحالات الحرجة وعلاجهم كما تم تخصيص أقسام خاصة لهذا الغرض في مستشفى مديرية منبه الحدودية والمستشفى الجمهوري بصعدة رغم الإمكانيات البسيطة وشرح

¹ تقرير منظمة مواطنة على الرابط: <https://www.mwatana.org/posts/migrants-bodies>

المساعدات الدولية كما أنه يتم إبلاغ المنظمات ذات العلاقة بالمهاجرين بالجرائم التي يتعرض لها المهاجرين من أجل التدخل والحد من هذه الانتهاكات. (مرفق عدد من المخاطبات)

✓ - الاستفسار الخامس: يرجى تقديم تفاصيل عن أي تحقيق أجرته "أنصار الله" بشأن

القتل المستهدف للمهاجرين على الحدود مع السعودية ؟

حكومة الإنقاذ الوطني لديها تفاصيل عديدة عن الجرائم التي ارتكبتها حرس الحدود السعودي بحق المهاجرين الأفارقة ومن تلك الجرائم جريمة مجزرة المهاجرين الأفارقة من قبل حرس الحدود السعودي والتي نفذت في حق العشرات من المهاجرين واللاجئين ومنها على سبيل المثال المجزرة التي ارتكبت في مهاجرين في الحدود وذلك بتاريخ ١٣ / ١١ / ٢٠٢٢ م .

أجرت الأجهزة المختصة جمع الاستدلالات والتحقيقات القانونية في جريمة إحراق وقتل عشرات اليمنيين والأفارقة الداخلين الى السعودية.

اثناء جمع الاستدلالات تم مقابلة احد الناجين من هذه المجزرة وقدم شهادته حولها حيث ذكر بقوله "أقدم جنود سعوديين اثناء تواجدهم في موقع عسكري تابع للنظام السعودي والقريب من منطقة الرقو بمحافظة صعدة ، على إحراق عشرات اليمنيين والأفارقة الداخلين الى السعودية ورشهم بالماء ، ثم ضربهم بالتيار الكهربائي مما أدى إلى استشهاد عددا منهم" ، وأشار الشاهد " بأن جنود حرس حدود أحد المراكز العسكرية السعودية التابع لواءي ضمد قاموا بسجن أكثر من (٣٥) شخص أغلبهم من الأفارقة داخل غرفة صغيرة ، وكانت الغرفة غير مناسبة وأدت إلى اختناق جميع من كانوا بداخل تلك الغرفة من شدة ازدحام السجناء ونقص الأكسجين واستمرت تلك الحالة منذ احتجازهم حتى منتصف الليل ، وعند مطالبة ومناداة السجناء للجنود لإخراجهم من تلك الغرفة ، إلا ان الجنود لم يستجيبوا لهم ، وقبل فجر ذلك اليوم قام السجناء بكسر باب السجن حينها تدخل الجنود السعوديين وقاموا برش كافة من كان متواجدين في مكان الاحتجاز بالماء ثم أوصلوه بالتيار الكهربائي مما أدى الى صق السجناء جميعهم ولم يتمكن من الهرب سوى شخصين يمنيين احدهما لحق به الجنود وقتلوه ووضعوا بجانبه سلاح (على اساس ان يدعو انهم قاوموا) ، والآخر وصل منطقة الرقو وهو الناجي الوحيد بعد ارتكاب المجزرة.

بعد ارتكاب هذه الجريمة في حق السجناء من الافارقة واليمنيين قام الجنود بحمل الجثث فوق شاحنة ورميها في الوادي القريب من الحدود اليمنية وأخرجوا مجموعة من الافارقة الذي كانوا مسجونين في غرفة مجاورة للغرفة التي ارتكبت فيها الجريمة ، وهددوهم لحمل الجثث من الوادي ودفنها ، وأشار الشاهد أنه التقى بأحد المهاجرين الافارقة الذي شهد له بأنهم قاموا بدفن عدد (١٩) جثة قتلى منهم من ضحايا المجزرة ، وحملوا سبع جثث ليمنيين من الوادي إلى منطقة الرقو وتم إيداع تلك الجثث في مستشفى الجمهوري بصعدة.

وتؤكد الأجهزة الأمنية وفقاً لشهادات الشهود من اليمنيين والافارقة التي تؤكد صعوبة الوصول إلى مكان الجثث في الوادي ، ويذكرون أن من يحاول الاقتراب من المكان الذي تتواجد فيه الجثث المتبقية في الوادي ويتم إطلاق النار عليه من مركز حرس الحدود السعودي.

وهناك العديد من الجرائم والانتهاكات التي طالت المهاجرين غير الشرعيين من قبل حرس الحدود السعودي ، وتم رصدها وتوثيقها واعداد التقارير الحقوقية حولها ، حيث تشير الاحصائيات الأولية للضحايا من المهاجرين الافارقة غير الشرعيين (197) قتلى بينهم (7) أطفال و (2) نساء ، بينما عدد الجرحى (871) جريحاً بينهم (52) طفلاً و (42) نساء. " مرفق نسخة من الرصد والتوثيق الخاصة بضحايا المهاجرين غير الشرعيين ".

✓ الاستفسار السادس يرجى توضيح ما إذا كانت جثث المهاجرين المتوفين، بمن فيهم

طالبو اللجوء واللاجئون، الذين دفنوا في المنطقة الخاضعة لسيطرة "أنصار الله" قد

حُفظت واستخرجت إذا لزم الأمر، وعُرفت هويتها؟

حكومة الإنقاذ الوطني ممثلة بالأجهزة الأمنية والقضائية قامت بجمع ما أمكن من المعلومات والبيانات الخاصة بالقتلى من المهاجرين وغيرهم ، ومن ثم قامت باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة وفقاً للقانون الوطني والاتفاقيات الدولية ذات الصلة من تصريحات قضائية في دفن جميع جثث المهاجرين الذين قتلوا جراء استهدافهم في مناطق الحدود بمن فيهم طالبو اللجوء واللاجئين وتم دفن الجثث ووضع إحدائيات لأماكن القبول لكل جثة ، كل ذلك تم بواسطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وجميع البيانات والمعلومات والإحداثيات لأماكن الدفن موجودة لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وقد تم إشعار أسر من تم التعرف على هوياتهم من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر " مرفق نسخة من استلام الاسر لجثث عوائلهم ".

✓ - الاستفسار السابع:- هل توقف " قوات أنصار الله " المهاجرين الإثيوبيين وتحتجزهم، وإذا

كان كذلك، على أي أساس قانوني تنفذ هذه الاعتقالات؟

لا تقوم حكومة الإنقاذ الوطني ممثلة بالأجهزة الأمنية والقضائية بتوقيف المهاجرين الإثيوبيين أو احتجازهم اثناء مرورهم في الطرقات أو في أي مكان ما ، ولا يتم توقيف أو احتجاز أي مهاجر إلا وفقاً للإجراءات القانونية وينحصر إزاء من يثبت عليهم القيام بارتكاب جرائم كتهديب المخدرات والحشيش أو القيام بالسرقة أو الاغتصاب ويتم إحالتهم إلى النيابة والمحكمة ، وعلى سبيل المثال حكم محكمة الأموال العامة بأمانة العاصمة في ٥ أغسطس ٢٠١٨ م، الذي قضى الحكم برفض طلب ترحيل المهاجر الاثيوبي ابراهيم بكبلا ابوش / اثيوبي الجنسية ، وهناك حالات أخرى تم الحكم عليهم بعقوبات رادعة لارتكابهم جرائم يعاقب عليها القانون الوطني والدولي ويتم مطالبة المنظمات المعنية كمنظمة الهجرة الدولية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بتقديم المساعدة لنقل من حكم عليهم بعقوبات الحبس إلى بلدانهم لقضاء فترة العقوبة إلا أنه لا يتم التعاون من قبلهما مما حمل مصلحة التأهيل والإصلاح أعباءً إضافية - (مرفق)

✓ - الاستفسار الثامن:- أين تبقي " قوات أنصار الله " المهاجرين الإثيوبيين المحتجزين في

الأراضي الخاضعة لسيطرتها؟

بالنسبة لمن هم ضالعين في جرائم مخالفة للقانون اليمني^٢ فإنه يتم إيداعهم السجون الرسمية واخضاعهم للإجراءات القانونية سائلة الذكر.

أما بالنسبة لبقية المهاجرين الافارقة غير الشرعيين فإن الأجهزة المختصة لحكومة الإنقاذ الوطني تقوم بواجباتها في تحقيق مبدأ العودة الآمنة للمهاجرين إلى أوطانهم خاصة وأنها تلقت الآلاف من طلبات المهاجرين غير الشرعيين للعودة الآمنة إلى بلدانهم ، إلا أن تلك ورفض منظمة الهجرة الدولية عن تمويل العودة الآمنة للمهاجرين الافارقة إلى أوطانهم والتي قامت وعلى استحياء

^٢ الجرائم المقصود بها هو ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات وكذلك الجرائم الدولية المنصوص عليها في القانون الدولي الإنساني ، لذلك لا تعتبر حكومة الإنقاذ الوطني هجرة الافارقة إلى اليمن أنها جريمة ، ولا يتم احتجازهم أو توقيفهم لكونهم مهاجرين ، بل يتم توقيف واحتجاز ومساءلة من ثبت تورطه لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في القانون الوطني والدولي ، مع الأخذ بالاعتبار مبادئ المحاكمة العادلة.

بنقل عدد قليل منهم وبعد إجراءات مطوّلة ، وهذا الاستجابة الخجولة من المنظمة لا تلبي آلاف طلبات المهاجرين غير الشرعيين للعودة الأمنة.

فتضطر الأجهزة المختصة ممثلة بمصلحة الهجرة والجوازات بتمويل حق العودة الأمنة للمهاجرين من خلال إعادتهم إلى مناطق نزولهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الموالية للاحتلال ، ما تتكبد المصلحة عناء السفر والنقل وتحمل تكاليف الغذاء وغيرها .

✓ - الاستفسار التاسع :- يُرجى تقديم معلومات مفصلة عن التدابير المتخذة لحماية

و ضمان حقوق الأطفال، والنساء، والفتيات غير المصحوبين بذويهم الذين يواجهون

مخاطر متزايدة جراء العنف الجنسي في سياق الهجرة، واستراتيجيات مراقبة الحدود

واحتجاز المهاجرين.

تؤكد حكومة الإنقاذ الوطني يقيناً أنه لم يحصل أي اعتداء جنسي على أي أطفال أو نساء من قبل أي قوات أمنية أو عسكرية تابعة لحكومة الإنقاذ الوطني أو حتى من مواطنين يمينيين، كما أن الجهات المختصة تولي عناية خاصة بهذه الفئتين تحديداً لحماية و ضمان حقوقهم وتوفير ما أمكن من المساعدات الإنسانية لهم رغم الإمكانات والصعوبات التي كانت عائقاً لدى الجهات المختصة لتغطية كافة الاحتياجات اللازمة لآلاف المهاجرين غير الشرعيين ، وتقليص ومنع المنظمات الدولية تقديم العون والمساعدة للأجهزة المختصة لتغطية تلك الاحتياجات.

لكثرة عدد المهاجرين غير الشرعيين في الشوارع والطرق لم يتم إيداعهم في أي مراكز للإيواء بل كانوا مندمجين مع المجتمعات اليمينية في مختلف المناطق والمحافظات ، ولقلة وصعوبة توفير احتياجاتهم الإنسانية من قبل حكومة الإنقاذ اضطر مئات المهاجرين غير الشرعيين تنفيذ اعتصامات ومظاهرات أمام مكاتب منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في صنعاء للمطالبة بقيام المنظمين بواجباتهما إزاء احتياجاتهم الإنسانية والضرورية. (مرفق مخاطبات رسمية بهذا الخصوص)

✓ - الاستفسار العاشر :- يُرجى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لمنع الاتجار بالبشر

وغيره من أشكال الاستغلال، و ضمان المساعدة الفعالة والحماية لضحايا الاتجار، والنهج

الفعال الذي يركز على الناجين في التحقيقات في الاتجار بالبشر، بما يشمل ما يجري

عند المعابر الحدودية؟

قامت حكومة الإنقاذ الوطني بعدة تدابير لمنع الاتجار بالبشر وغير من أشكال الاستغلال ، ومن أبرزها : القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٨ م بشأن قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، تشكيل لجنة وطنية لمكافحة جرائم الاتجار بالبشر ، توعية كافة الأجهزة الأمنية والقضائية وكافة السلطات المحلية بمخاطر جرائم التهريب والاتجار بالبشر ، إنشاء وحدات إدارية بكافة الجهات الحكومية تعنى بمكافحة جرائم الاتجار بالبشر .

تشير حكومة الإنقاذ الوطني إلى وجود صعوبة في ملاحقة عصابات التهريب والاتجار بالبشر كونها من الجرائم المنظمة والعابرة للحدود ، إلى جانب ذلك رفض كثير من ضحايا التهريب والاتجار الإفصاح أو التقدم بشكاوى ضد منتسبي عصابات التهريب والاتجار ، ومع ذلك تقوم الأجهزة الأمنية عند معرفتها بأشخاص يعملون ضمن تلك العصابات فإنها تقوم بملاحقاتهم ، واحتجازهم ، ومحاكمتهم وفق الأدلة والاثباتات والقرائن القانونية ، وفي حال عدم وجود أدلة أو إثباتات يتم إطلاقهم وإخلاء سبيلهم حتى وإن كانوا من المهاجرين الفارقت أنفسهم .

✓ - الاستفسار الأخير (الحادي عشر) هل تتمتع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية

الأخرى بوصول حر وغير مقيد إلى مناطق شمال اليمن على طول الحدود حيث

تقطعت السبل بالإثيوبيين لتتمكن من تحديد المحتاجين إلى الحماية الدولية

ومساعدتهم؟

تتمتع كافة منظمات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بالوصول الحر وغير المقيد إلى كافة المناطق ، إلا أن النظام الأمني لتلك المنظمات هو من يعيق حركة ممثلها لمختلف المناطق والأماكن وبالأخص أثناء العدوان أو الحروب أو النزاعات المسلحة ، وبسبب ما يجري في اليمن من استهداف متعمد للمدنيين ومختلف الأعيان المدنية ، اتخذت تلك المنظمات قيوداً أمنية لتحركاتها حتى على مستوى اللقاءات الرسمية مع قيادات الجهات والوزارات المعنية ، ناهيك عن المناطق الريفية القريبة من الحدود السعودية التي تستهدف يومياً من قبل حرس الحدود السعودي بمختلف أنواع الأسلحة المحرمة منها والثقيلة ، رغم مناشدات الحكومة لعدد من المنظمات الدولية ومنها منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية زيارة كافة الأماكن التي تم

استهدافها من قبل دول التحالف إلا أنه لم يتم الاستجابة لذلك ، خاصة وأن الحصار والقيود المفروضة من قبل دول تحالف العدوان على اليمن اعاققت حركة العديد من المنظمات لزيارة اليمن وإجراء المقابلات ومعاينة الجرائم على أرض الواقع .

إلى جانب ذلك قامت الأجهزة المعنية لحكومة الإنقاذ الوطني بإصدار مئات التصريحات لمختلف المنظمات الدولية والمنظمات الشريكة للمنظمات الدولية التي تقدم المساعدات الإنسانية لكافة الضحايا سواء اليمنيين أم المهاجرين غير الشرعيين ، ولم تتحفظ الحكومة عن أي طلبات الزيارات والتوثيقات وهناك مثال حي على ذلك هو قيام منظمة محلية وطنية لها الصفة الاستشارية لدى مجلس حقوق الإنسان وهي " منظمة مواطنة " وتعمل بدعم منظمات الأمم المتحدة في النزول الميداني لتقصي الحقائق والتحقق من جريمة قتل المهاجرين غير الشرعيين في الحدود اليمنية السعودية.

تقرير منظمة مواطنة على الرابط: <https://www.mwatana.org/posts/migrants-bodies>

كما تؤكد حكومة الإنقاذ الوطني إلى أن محافظة صعدة والمحافظات الأخرى تتواجد فيها مكاتب لعدد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة ومنها ، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ، برنامج الغذاء العالمي ، منظمة الصحة العالمية ، ممثلي منظمة الهجرة الدولية ، مكتب منظمة او كسفام ، مكتب منظمة اليونيسف ، إلى جانب ذلك ممثلي المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة ومنها ، مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، مكتب أطباء بلا حدود الفرنسية والذي يشرف على عدد من المراكز الصحية في مناطق منبه وشدا وبقا في صعدة ، وعبس في حجة .

✓ تعقيب هام :-

في الأخير تؤكد حكومة الإنقاذ الوطني تعاونها الكامل مع منظمة هيومن رايتس ووتش وكافة المنظمات الدولية غير الحكومية التي تتمسك بمصداقيتها وحيادتها وإظهار حقائق الجرائم والانتهاكات من أرض الواقع ، لا مما يتم نشره أو لقاءات لأفراد خارج حدود اليمن ، لذلك تأمل الحكومة لهذه المنظمة العريقة زيارة اليمن وإجراء التحقيقات الميدانية على أرض الواقع وتقصي الحقائق ومقابلة سماع الضحايا واسر الضحايا.

كما تشير الحكومة إلى ضرورة أن تلتزم منظمة هيومن رايتس ووتش أثناء مخاطبتها لحكومة الإنقاذ الوطني أن تعطي الأشياء بمسمياتها الواقعية خاصة وأن صنعاء والمحافظات التي حولها



تديرها حكومة الإنقاذ الوطني تحت اشراف المجلس السياسي الأعلى الذي منح هذه السلطة من كافة الشعب اليمني منذ إنشائه وحتى الآن.

الملاحق :-

- فيديوهات لجرائم وانتهاكات حرس الحدود للمهاجرين غير الشرعيين .
- تقارير وبيانات ذات الصلة بجرائم وانتهاكات دول العدوان في حق المهاجرين .
- كشف يوضح الجرائم المرتكبة في حق المهاجرين غير الشرعيين ومكان وقوعها وعدد الضحايا .
- راوابط لمواقع الكترونية تكشف جرائم حرس حدود السعودية للمهاجرين الافارقة .

عن حكومة الإنقاذ الوطني - صنعاء

وزارة حقوق الإنسان